المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 18 A آب 2025
No.18 A August 2025

المقومات الجيوبوليتيكية والإقتصادية للقوى الصاعدة في شرق آسيا

الباحث: حيدر جاسم فضيل المسلماوي
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
haiderj.almuslimawy@student.uokufa
أ. م. د. سماح مهدي صالح
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

الملخص

يعد إقليم شرق آسيا واحداً من أهم الأقاليم الجيوبوليتيكية في العالم، ليس بسبب موقعه الاستراتيجي الذي يربط بين القوى الكبرى فحسب، وإنما نتيجة الأهمية المتنامية الذي تؤديه "القوى الصاعدة" في هذا الإقليم، ويعد فهم مفهوم "القوى الصاعدة" أمراً بالغ الأهمية حيث يمكن أن يشمل ذلك الدول التي تميزت بالنمو الاقتصادي الهائل خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بالإضافة إلى الدول التي أثرت بشكل ملموس في النظام الدولي بفضل قدراتها العسكرية والسياسية، وشهد إقليم شرق آسيا تحولات جوهرية أسهمت في تعزيز مكانته، أبرزها: قابلية النمو المتسارع فقد أدت "القوى الصاعدة" في شرق آسيا محورياً في الإسهام بالنمو العالمي الاقتصادي ، خاصة مع صعود الصين كونها قوة اقتصادية كبرى، فضلاً عن تنامي نفوذ دول شرق آسيا في الأوضاع الدولية، الأمر الذي أثر على التوازنات الجيوسياسية العالمية وأجندة القوى العظمى، فقد أصبحت هذه القوى ذات مكانة في التوازنات العالمية، بالإضافة إلى التنافس حيث يشهد إقليم شرق آسيا تنافساً متصاعداً بين "القوى الصاعدة" وبين القوى التقليدية، مما أدى إلى بلورة متغيرات جديدة في المنطقة انعكست على طبيعة التفاعلات الدولية.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة، شرق آسيا، الصين، كوريا الشمالية، تايوان، اليابان.

The Geopolitical and Economic Components of the Rising Powers in East Asia

Researcher: Haider Jassim Fadhil Al-Muslimawi
University of Kufa - College of Political Science
haiderj.almuslimawy@student.uokufa
Assistant Professor Dr. Samah Mahdi Saleh
University of Kufa - College of Political Science
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

Abstract

East Asia is one of the most important geopolitical regions in the world, not only because of its strategic location linking major powers, but also because of the growing importance of "emerging powers" in this region. Understanding the concept of "emerging powers" is crucial, as it encompasses countries that have experienced tremendous economic growth during the last decade of the twentieth century, as well as countries that have significantly influenced the international system thanks to their military and political capabilities. East Asia has witnessed fundamental transformations that have contributed to strengthening its position, most notably: the potential for accelerated growth. "Emerging powers" in East Asia have played a pivotal role in contributing to global economic growth, especially with the rise of China as a major economic power. This has also led to the growing influence of East Asian countries in international affairs, which has impacted

global geopolitical balances and the agendas of major powers. These powers have become important players in global balances of power. In addition, competition has increased, as East Asia is witnessing escalating competition between "emerging powers" and traditional powers, leading to the crystallization of new variables in the region that have impacted the nature of international interactions.
Keywords: rising powers, East Asia, China, North Korea, Taiwan, Japan.

المطلب الأول
مفهوم القوى الصاعدة ومقوماتها

تتمثل "القوى الصاعدة" في إقليم شرق آسيا في تشكيلة من الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات مختلفة، وأصبحت من اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية ما جعلها مؤثرة في النظام العالمي.

الفرع الأول: مفهوم القوى الصاعدة

لقد ظهر إلى العالم نظام دولي جديد بعد نهاية الحرب الباردة حيث تسيطر عليه واشنطن، وقد روجت إلى "أمركة" العالم، خاصة بعد أن هيمنة على المؤسسات الدولية المالية، مثل: "صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، من خلال معاونه حلفائها التقليديين من أوروبا الغربية، وبموجب الظروف الجديدة على المستوى الدولي فقد ظهرت قوى تسعى إلى فرض وجودها من خلال إيجاد أساس أو مكانه لها في النظام الدولي الجديد، فقد اتبعت "القوى الصاعدة" سياسات تنموية ناجحة، ووضعت أهدافاً مستقبلية من حيث تغير موازين القوى، والتأثير في التوازن الاستراتيجي العالمي[1].

ويعود استخدام مصطلح "القوى الصاعدة" إلى كتابات الاقتصادي الهولندي "أنطوان فان أغتميل" **(Antoine van Agtmael)** عام 1981، الذي أوضح أن دور "الدول النامية" الذي من خلاله تقدم عروض أو فرص للمستثمرين، وهذه الدول هي صاحبة أكبر وأسرع نمو على مستوى العالم، أما في مجال العلاقات الدولية إذ يشير "القوى الصاعدة" إلى دول لم تكن على مستوى القوى الكبرى، وفي القوت ذاته لم تكن من القوى الصغرى، غير أنها من الدول الممتلكة لقوة وإمكانات قادرة في التأثير الدولي[2].

أما السياسي الألماني "مايكل غلوسي" **(Michael Glos)** عرف "القوى الصاعدة" بأنها: دول تتميز بمكانه معينه قد تتحول من مكانه متوسطة إلى مكانة القوى الكبرى، أو مكانة أعلى في مستوى سلم القوة، وتتصور "القوى الصاعدة" بأنها تلك القوى التي ينظر إليها من قبل القوى العظمى في النظام الدولي على أنها قوى صاعدة. اما الباحثة السويسرية "بينار تانك" **(Pinar Tank)** عرفت "القوى الصاعدة" بأنها: "الدول التي حققت تطور اقتصادي سريع، وتمدد في مجالها الثقافي والسياسي، وتبذل جهد من أجل تغير ديناميكيات السلطة في النظام الدولي على أساس الحصول على مكانه أكبر في المؤسسات الدولية، وبناء العلاقات عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية"[3].

وعرف "ريتشارد نيد ليبو" **(Richard Ned Lebow)** "القوى الصاعدة" بأنها: دول مصرة على الاعتراف بها بوصفها قوة عظمى، وأن يعترف معاصروها بأنها كذلك، وقد عرض مثالاً عن "القوى

---

(1) فتحيه بلطرش، مكانه القوى الصاعدة و"البريكس" في النظام الدولي: دراسة حاله البرازيل 2001 – 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه مولود معمري، الجزائر، 2020، ص27.

(2) هشام الميموني، "الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية"، القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع، بإشراف: حورية قصعة وزكريا حلوي، المانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2024، ص11.

(3) المرجع نفسه، ص12.

الصاعدة" حيث صنف الهند على أساس أنها قوى صاعده بفضل مساحتها الواسعة وعدد سكانها واقتصادها، وما تملكه من قوة وقدرات نووية الأمر الذي يدل على أنها قوى صاعدة[1].

وعرفت الفرنسية "لورانس دازيانو" **(Lawrence Daziano)** "القوى الصاعدة" بأنها: تلك القوى الممتلكة للقدرات أو الخصائص التالية[2]:

أولاً: حصة الفرد أقل من مثيله في الدول المتقدمة من حيث الناتج المحلي.

ثانياً: معدل نمو متعالي مع تحسن كبير في الظروف المعيشة، وفي المتوقع من متوسط العمر.

ثالثاً: تجانب الهياكل الإقتصادية والمالية والقانونية مع معايير الدول المتقدمة.

وقد حذر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "زبيغنيو بريجينسكي" **(Zbigniew Brzezinski)** بأن هنالك عالماً جديداً ومتذمراً من السياسات الأمريكية ومعادياً لها سوف يظهر على الساحة الدولية مع القرن الحادي والعشرين، إذ إن تكتل هذه القوى سوف يشكل خطراً جديداً على أمريكا وهيمنتها على العالم مالم تعزز تدخلاتها ومشاركتها الفاعلة في النظام الدولي أو تعالج تراجعها وضعفها الداخلي، وقد حذر من ضهور عملاق أوروبي ينافس الولايات المتحدة فهذه القوى لم تقتصر على ما تمتلكه من القدرات العسكرية والإقتصادية فحسب، وإنما أصبحت تتمتع بقدرات صناعية وتكنولوجية رفيعة المستوى[3]، وأن "القوى الصاعدة" أصبحت تشترك بجوانب النمو الصناعي، التكنولوجي، والاقتصادي المتصاعد، ومن هذه القوى المرشحة لممارسة دور القوى العظمى في المستقبل وفي إطار نظام دولي جديد حيث أن أبرز المرشحين هو الاتحاد الأوربي، فضلاً عن روسيا والصين واليابان والهند.

يتضح أن "القوى الصاعدة" هي الدول التي تتميز بالتقدم الاقتصادي المتسارع، حيث وظفت إمكانتها الخاصة في تدعيم الجوانب التنموية، وأصبحت فعالة في التوازن الاستراتيجي العالمي بفعل قدراتها.

الفرع الثاني: مقومات القوى الصاعدة

إن الصعود يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات، هي:

أولاً: إن الصعود يكون من خلال آلية قصدية، وليست آلية عفوية، إذ تسعى الدولة من خلال الصعود إلى تحقيق أهداف مرسومة وفق استراتيجيات وخطط معدة سلفاً.

ثانياً: يتميز الصعود بالطابع التعددي فلا يخص مجالاً معيناً، بل له أبعاد مختلفة ومتعددة فقد يكون صعوداً اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، أو قد يكون صعودا شاملاً يضم كل المجالات[4].

ثالثاً: إن الصعود عملية ديناميكية غير متماثلة فالدول لا ترتقي بنفس الدرجة والتماثل، ويرجع ذلك لاختلاف عناصر قوة الدولة، ومدى تأثيرها واستخدامها لهذه العناصر في الصعود.

رابعاً: إن الصعود آلية نسبية إذ يتحدد صعود قوة ما أو دولة ما عن طريق القياس المقارن بين قوة الدولة المهيمنة والقوى الأخرى في النظام الدولي، مثل التوقعات أن يتجاوز الاقتصاد الصيني للاقتصاد الأمريكي، وهو قياس نسبي يرتبط بتوقع أن تواصل الصين الصعود مقارنة بأكبر الاقتصاديات في العالم.

خامساً: إن الصعود عملية طويلة الأمد فقد تأخذ ظاهرة الصعود وقتاً طويلاً تمتد إلى عقود من الزمن[5].

---

(1) ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص117 – 120.

(2) Alden christophed, Resurgent continent: Africa and the word: emerging powers and Africa, DEAs reports school of Economics and political science, London, 2010, P. 12.

(3) كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 26، 2012، ص14.

(4) إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، الصعود الصيني، بإشراف هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص172.

(5) ليلى عاشور حاجم الخزرجي وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 45 – 46، آب/أغسطس، 2016، ص5.

وتتمركز بعض "القوى الصاعدة" في شرق آسيا بالتحديد، وتقسم إلى جيلين، هما: الأول، هي دول مستحدثة التصنيع منذُ سبعينيات القرن الماضي، مثل: الصين الهند. والثاني منذُ تسعينيات القرن الماضي هم التنانين الأربعة الآسيوية كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ، بالإضافة إلى دولتين من أمريكا اللاتينية هما: البرازيل والأرجنتين، والجيل الثالث دولة واحدة صعدت واستمر صعودها هي ماليزيا[1]، وتشتمل "القوى الصاعدة" على مجموعة خصائص تميزها عن القوى الأخرى، أهمها[2]:

أولاً: "الدولتية" إن الدولة من حيث المبدأ هي التنظيم الجوهري لهيكل القوى الصاعدة، وعلى الرغم من المراكز والكيانات السياسية والشركات الفاعلة المتعددة الجنسيات، غير أن الدولة تظل المركز الأساسي.

ثانياً: "تزايد الثقل الاقتصادي" إذ تمتاز "القوى الصاعدة" بالنمو الاقتصادي المطرد، وهذا الزخم في جانب النمو ينبأ يتغير موازين القوى، وسوف يسهم في إعادة هيكلة الواقع السياسي والاقتصادي العالمي.

ثالثاً: "الاعتراف بالمكانة" تسعى "القوى الصاعدة" إلى انتزاع الاعتراف بمكانتها في التنظيم الدولي القائم من قبل الدول الكبرى، أو الاعتراف على الأقل بدورها الإقليمي والاشتراك في إدارة الشؤون الدولية[3].

رابعاً: "نشر القوة الناعمة" تلجأ بعض الدول الصاعدة إلى تبربر نواياها إزاء الدول الضعيفة باللجوء إلى المصادر الناعمة للقوة، مثلاً: تتبع الصين سياسة تقديم المساعدات المالية والقروض والاستثمارات.

خامساً: "الاندماج في الاقتصاد العالمي" إذ تسعى الدول الصاعدة بعد انتشار ظاهرة العولمة إلى زيادة الاندماج في المؤسسات والهياكل الإقتصادية العالمية.

سادساً: "تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسساتي" تتبع الدول الصاعدة سياسة مؤداها تحقيق استقرارها السياسي عن طريق صياغة المؤسسات القوية، إذ إن الاستقرار الداخلي يمكن أن يؤثر على السياسة الخارجية.

سابعاً: "عدم القناعة بالنظام الدولي القائم" إن الدول الصاعدة ترفض النظام الأحادي القطبية بقيادة أمريكا ومساندة حلفاءها من أوروبا الغربية، وتسعى "القوى الصاعدة" إلى تغيير قواعد النظام الدولي إذ تدعو إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب[4].

ثامناً: "السعي لإثبات الوجود السياسي" إن "القوى الصاعدة"، خاصة تجمع الـ"بريكس" (**BRICS**) ترغب في إثبات وجودها عن طريق المساهمة في حل النزاعات الدولية الراهنة المؤثرة على السلم والأمن الدوليين.

يتبين أن "القوى الصاعدة" هي دول تسعى إلى تحقق أداء تنموي خلال مدة زمنية، إذ إن التنمية هي نظرية شاملة مستمرة تلازم جوانب المجتمع كافة، وتحدث تغيرات كمية ونوعية، بالإضافة إلى التحولات الهيكلية التي تستهدف الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

المطلب الثاني
المقومات الجيوبوليتيكية لإقليم شرق آسيا

يتمتع إقليم شرق آسيا بموقع استراتيجي على المحيط الهادئ حيث يربط الأسواق الكبرى عبر ممرات بحرية حيوية، مثل: "مضيق ملقا، بحر الصين الجنوبي"، ويقوي ذلك من أهميته الجيوبوليتيكية على اعتباره منطقة

---

(1) محمد خنوش، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 10، حزيران/يونيو، 2014، ص188.

(2) Andrew F. Hart and Bruce D. Jones, How Do Rising Powers Rise?, Survival Global Politics and Strategy, Routledge Taylor and Francis Group, London, Vol. 52, No. 6, January, 2011, P. 65.

(3) منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، المجلد 3، العدد 9، كانون الثاني/يناير، 2015، ص55.

(4) ريتشارد نيد ليبو، المرجع السابق، ص109.

محورية في التجارة والطاقة العالمية، كما يشهد الإقليم كثافة سكانية مرتفعة، وقوة اقتصادية مؤثرة تمثلها دول، مثل: الصين واليابان، إلى جانب موارد طبيعية متنوعة مما يجعل إقليم شرق آسيا ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: المقومات الجغرافية لإقليم شرق آسيا

تقع منطقة شرق آسيا في أقصى الشرق من قارة آسيا، إذ يغطي الإقليم مساحة قدرها تقريباً (12,000,000) كم^2 أي ما تقارب (28) بالمئة من قارة آسيا، ويمتد من تايوان وبحر الصين الشرقي إلى بحر اليابان شمالاً، وهي مجال حيوي للقوى الإقليمية البارزة، أهمها: "الصين، اليابان، شبه الجزيرة الكورية"، وهذه الدول تمتاز بالإطلالة على مجموعة من البحار والممرات المائية الإستراتيجية، كما يطل الإقليم من ناحية الشرق على المحيط الهادئ، ومن ناحية الشمال تحاذيه روسيا، أما من ناحية الجنوب محاذية لعدد من الدول التي يطلق عليها إقليم "جنوب شرق آسيا"، أما من ناحية الغرب فيتداخل مع دول أواسط آسيا[1].

ومن الجانب الفلكي فأن إقليم شرق آسيا بموجب خطوط الطول والعرض فنجده يقع بين دائرتي عرض (18,0953,33) شمالاً، وبين خطي طول (145,000 – 75,00) شرقاً، لذلك تتباين الظروف الطبيعية في دول الإقليم، إذ نجد أن هناك تنوعاً بين الصحراء القاحلة والتركيبة الجبلية، والمناطق السهلية ذات الكثافة السكانية العالية، وتعد منطقة شرق آسيا من الأقاليم الإستراتيجية المهمة، ومحط أنظار القوى الكبرى بسبب المواقع الاستراتيجي والممرات الإقتصادية والتجارية حيث جعلت الإقليم نقطة صِدَام المصالح للقوى الكبرى مما أدى إلى غلبة الظروف التنافسية على تفاعلات الإقليم[2]، وأن أهم ما يميز الإقليم، هي:

أولاً: بحر الصين الشرقي

يقع في أقصى شرق آسيا وهو جزء من المحيط الهادئ، وتصل مساحته إلى مليون وربع مليون كم^2، ويمتد من مضيق تايوان عبر مضيق كوريا إلى بحر اليابان، ويتداخل مع كل من "الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، اليابان"، ويرتبط مع بحر "الصين الجنوبي" عبر مضيق تايوان، ويحتوي بحر الصين الشرقي على احتياطات نفطية تقدر بحوالى (60 – 100) مليار برميل[3].

ثانياً: مضيق تايوان

يعد مضيق تايوان من المواقع الإستراتيجية المهمة كونه يربط شرق آسيا مع جنوبها، فضلاً عن وقوعه في المنتصف ما بين الساحل الشرقي للصين وغرب تايوان، ويبلغ عرضة (100) ميل[4]، ويشكل مضيق تايوان أهمية لأمن الطاقة في المدرك الاستراتيجي الصيني كونه الطريق البحري البديل لاستيراد الطاقة الصينية من جنوب شرق آسيا والخليج العربي وإفريقيا مروراً ببحر الصين الجنوبي، ويمثل مضيق تايوان أهمية استراتيجية للدول المطلة عليه، مثل: اليابان، كوريا الجنوبية، كما يمثل منطقة مصالح أمريكية – يابانية ونقطة يبدأ عندها تطبيق ما يعرف باحتواء النفوذ الصيني وتضيق امدادات الطاقة عليها[5]، ويشكل إقليم شرق آسيا أهمية خاصة لأمريكا لأسباب عدة، أهمها:

1- يمتلك إقليم شرق آسيا سلسلة مضايق وجزر ممتدة من الإقليم شمالاً إلى جنوباً، والتي يمكن عبرها توسيع الانتشار العسكري الأمريكي لمواجهة التهديدات، والتحكم بخطوط الملاحة البحرية الدولية.

---

(1) خليج عبد الرزاق، "الانتقال الجيواستراتيجي للقوة نحو الشرق ومستقبل التنافس في منطقة آسيا المحيط الهادئ"، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، بإشراف: عبلة مزوزي ومحمد بالعيشة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص253.

(2) فتحي محمد مصلحي، جغرافية آسيا من منظور جغرافي وتنموي، دار ماجد، القاهرة، 2008، ص305.

(3) خليج عبد الرزاق، المرجع السابق، ص255.

(4) إبتسام محمد عبد العامري، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 26، 2005، ص15.

(5) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب العربي، عمان، 2016، ص198.

2- إن سلسلة جزر إقليم شرق آسيا على المحيط الهادي تعمل كأبراج حراسة ومراقبة أمريكية أمام القوى الكبرى ومنع وصولها إلى الباسيفيك، خاصة الصين وروسيا، لا سيما جزيرة غوام وجزر مارينا الشمالية[1].

3- إن الكثافة السكانية لإقليم شرق آسيا وطبيعته الجغرافية ذات إطلالات وممرات بحرية منحت أمريكا ميزات اقتصادية تمثلت بتطوير وتعزيز شراكاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الإقليم، وميزات عسكرية من خلال إقامة المنشأة والقواعد العسكرية البحرية لمواجهة الأزمات والتهديدات[2].

ويضم إقليم شرق آسيا مجموعة من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، أبرزها:

أولاً: الصين تقع في القسم الشمالي من نصف الشرقية من الأرض، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وتبلغ مساحة الصين حوالى (9,597,000) كم^2، وتقع بين خطي عرض (18 – 54) درجة شمالاً، وبين خطي طول (73 – 135) درجة شرقاً، ويوجد في الصين حوالى (7,600) جزيرة، وهناك أربعة بحار رئيسية تُعرف باسم "بحار الصين"، هي: "بحر بوهاي، بحر الأصفر "بحر هوانغهاي"، بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي"، ويوجد في الصين أكثر من (1500) نهر، تزيد مساحة حوض كل منها عن (1000) كم^2، وتجري معظم الأنهار من الغرب إلى الشرق أو الجنوب وتصب في المحيط الهادي[3]، وأن الدول المجاورة للصين، هي: "كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتان، ميانمار، لاوس، فيتنام، هونج كونج، ماكاو"، ويبلغ عدد سكان الصين حوالى (1,408) مليار نسمة عام 2024[4].

ثانياً: اليابان تعد من أغنى دول شرق آسيا وتبلغ مساحتها حوالى (377,974) كم^2، وتقع بين خطي عرض (20 – 46) شمالاً، وبين خطي طول (122 – 146) شرقاً، وتتكون اليابان من أربع جزر كبرى، هي: "هوكايدو، هونشو، سيكوكون جزر صغرى"، وتضم حوالى (35000) نهر، وأن الدول المجاورة لليابان، هي: "روسيا، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية"، ويبلغ عدد سكان اليابان (123,8) مليون نسمة عام 2024[5].

ثالثاً: كوريا الجنوبية تقع في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، وتبلغ مساحتها حوالى (100,210) كم^2، وتقع بين خطي عرض (33 – 43) شمالاً، وخطي طول (124 – 132) شرقاً، وتحتوي على (3300) جزيرة، وتشتمل على خمسة أنهار أساسية، هي: "ناكدونغ، هان، جيوم، سيومجين، يونغسان"، أما الدول المحاذية لكوريا الجنوبية، هي: "كوريا الشمالية من الشمال، الصين من الغرب، واليابان من الشرق عبر مضيق كوريا"[6]، ويبلغ عدد سكان كوريا الجنوبية (51,8) مليون نسمة عام 2024[7].

رابعاً: كوريا الشمالية تقع في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، إذ تبلغ مساحتها حوالى (120,540) كم^2، وتقع بين خطي عرض (37°41' – 43°00') شمالاً، وخطي طول (124°18' – 130°14') شرقاً، ويوجد في كوريا الشمالية أنهار رئيسية، أهمها: "يالو وتومين يشكلان الحدود مع الصين، وتايدونغ وتشونغ تشون يصبان في البحر الأصفر"، أما الدول المجاورة لكوريا الشمالية، هي: "الصين وروسيا من الشمال، وكوريا الجنوبية من الجنوب"[8]، ويبلغ عدد سكان كوريا الشمالية (26,5) مليون نسمة عام 2024[1].

---

(1) محمد كاظم المعيني، إيكولوجيا الارتقاء: الصين وتجليات المستقبل "دراسة في الإمكانات والتحديات"، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص126.

(2) طويل نسيمة، المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص71.

(3) شيوى قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1987، ص1.

(4) TRADING ECONOMICS, Population of China, On the website: https://ar.tradingeconomics.com. Visited: 22/1/2025.

(5) Ibid.

(6) فتحي محمد مصلحي، المرجع السابق، ص229.

(7) TRADING ECONOMICS, op. cit.

(8) هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية "أمريكا، روسيا، ايران، كوريا الشمالية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص155.

خامساً: تايوان تربط شرق آسيا مع جنوبها عبر مضيق تايوان، وهي حلقة وصل بين سلسلة جزر ممدودة من جزيرة "ريو كيو" في اليابان من جهة الشمال إلى جزر الفلبين جنوبا، وتبلغ مساحتها حوالى (36,197) كم^2، وتقع بين خطي طول (119°18' – 122°06') شرقاً، وبين خطي عرض (21°45' – 25°56') شمالاً[2]، ويبلغ إجمالي عدد الجزر في تايوان حوالى (168) جزيرة، وأكثر من (150) نهراً، أما الدول المجاورة لتايوان، هي: "الصين، واليابان، والفلبين"، ويبلغ عدد سكان تايوان (23,4) مليون نسمة عام 2024[3].

الفرع الثاني: المقومات السياسية لإقليم شرق آسيا

يعد إقليم شرق آسيا منطقة استراتيجية تتميز بتنوعها السياسي بين نظم ديمقراطية واشتراكية، وبثقلها الاقتصادي والديموغرافي، وتشكل موارد الإقليم وموقعه محوراً للتنافس الدولي والتفاعلات الجيوسياسية بموجب التحديات الناجمة من النزاعات الحدودية والتوترات الأمنية، فقد ازدادت أهمية المنطقة في نطاق الصراع بين الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وقيام نظام دولي أحادي القطبية بقيادة أمريكا تعزيز التعاون الإقليمي بين دول شرق آسيا بمظهر متواصل من خلال تطوير المؤسسات الإقليمية، إذ يوجد اجتماع ثلاثي سنوي يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية، كذلك اجتماع الدول الثلاثة مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفق ما يعرف بـ"ASEAN + 3"، فضلاً عن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والهادي "APEC"، ومجتمع شرق آسيا "EAS"، إذ تعد الاجتماعات المتوالية لقادة دول شرق آسيا نافعة في بناء الثقة المتبادلة، وتقوية الهوية الإقليمية، وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة[4].

وقد توسعت المحادثات والتبادل الثنائي والمتعدد الأطراف، وأفصح اجتماع "أسيان+ ٣" عن إعلان كوالا لامبور عام 2005، عن رغبة دول المنطقة بأن لديهم هدفاً مشتركاً لتأسيس مجتمع شرق آسيا، وتطور مفهوم الإقليمية في شرق آسيا من مجرد روابط اقتصادية ليشتمل مبادرات سياسية وأمنية متعددة تهتم بمعالجة انتشار الأسلحة النووية والأمراض الوبائية[5].

إن فكرة المجتمع الأسيوي أثارت الاهتمام الدول الكبرى بسبب الوضع السياسي والأمني في شرق آسيا المدعاة للقلق، لأن المنطقة لم تزل تعاني من تبعات تأثير القوى الكبرى، وما يعزز ذلك القلق أن التوجه نحو توازن القوى القائم على الصراع قد يقوض الاستقرار في شرق آسيا على المدى البعيد، لا سيما مع خشية الصين من استمرار التعاون الأمني بين أمريكا وبين اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، وليس بالإمكان تصور استقرار شرق آسيا مع وجود فكرة توازن القوى التقليدي، ولعل حادثة إغراق سفينة "كيونان" الحربية الخاضعة لكوريا الجنوبية من قبل كوريا الشمالية عام ٢٠١٠[6]، تعطي مثالاً على أن تلك الحوادث لها القدرة على إشعال الصراعات ذات الكلف الباهظة، لذلك فإن الفواعل الإقليميين مجبرين على التعاون مع بعضهم، إذ نرى أن لليابان والصين لهما مصلحة مشتركة لضمان إيجاد بيئة إقليمية آمنة ومستقرة.

وشهد التعاون الأمني تقدماً ملحوظاً بين الفواعل الإقليمية وأثبتت محادثات الأطراف "أمريكا، الصين، اليابان، وروسيا، الكوريتين" المرتبطة بمسألة كوريا الشمالية أنها طريقة فعالة لحل مشكلات الأمن الإقليمي،

---

(1) TRADING ECONOMICS, op. cit.

(2) كرار أنور ناصر، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص102.

(3) TRADING ECONOMICS, op. cit.

(4) YUAN Chong, East Asian integration and Japan's regional policy, the Japan forum on international relations, august, 2010, P. 5, 6.

(5) Hitoshi Tanaka and Adam Lift, Japan's Foreign Policy and East Asia Regionalism, council on foreign relations, December, 2009, P. 2.

(6) نبيل سرور، التوتر بين الكوريتين: أثر البعد الجغرافي والتحالف السياسي، على الموقع الإلكتروني:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content. Visited: 22/1/2025.

ومحاولات الدول الإقليمية مستمرة لتأسيس آلية عمل ثنائية ومتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية، وبما أن باب الحوار مفتوحة لحل القضايا الإقليمية فأن ذلك سوف يشكل عقبة أمام وقوع حرب في شرق آسيا[1].

يتضح مما تقدم أن أهمية منطقة شرق آسيا تدفع الأطراف المعنية بالمنطقة على الالتزام بسلوك مسار سياسي – أمني يعزز التفاهم المفضي إلى استدامة الاستقرار والابتعاد عن إثارة التوترات، طالما أن جميع الأطراف لديهم فائدة مشتركة بغية تحقيق الازدهار الإقليمي، مما يدعم توازن القوى الإقليمي القائم على الأهداف المشتركة لا على الصراع.

المطلب الثالث

المقومات الإقتصادية لإقليم شرق آسيا

يعد إقليم شرق آسيا من أهم الأقاليم الإقتصادية عالمياً، إذ يتميز بمزيج من الموارد الطبيعية الغنية، والقوة البشرية الهائلة، والتطور التكنولوجي والصناعي المتقدم، وتعتمد اقتصادات الإقليم على قطاعات منوعة تضم "الزراعة، التصنيع، التكنولوجيا، التجارة"، والمدعومة ببنية تحتية متطورة وسياسات اقتصادية مرنة.

الفرع الأول: الجوانب الزراعية والصناعية

يتميز إقليم شرق آسيا باختلاف نسبة الأراضي المزروعة، ففي الصين تبلغ نحو (11,3) بالمئة، وفي اليابان (16) بالمئة، وفي كوريا الشمالية (5) بالمئة، بينما في كوريا الجنوبية (5) بالمئة من إجمالي المساحة الكلية[2]، ويتسم الإقليم بتنوع المحاصيل الزراعية، مثل: الأرز، القمح، الذرة، فضلاً عن المحاصيل المنضوية بالصناعة، مثل: القطن، المطاط، الاخشاب، وتأخذ الصين مركز الصدارة في دول الإقليم في إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب كثافة السكانية العالية وحجم مساحتها، واعتمادها الفنيات الزراعية الحديثة، إذ تحتل الموقع الأول من بين دول العالم فيما يتعلق بإنتاج محصول الأرز خلال عام 2024، حيث بلغ انتاجها حوالى (149) مليون طن، بينما بلغ إنتاج اليابان من الأرز حوالى (6,8) مليون طن، وإنتاج كوريا الشمالية نحو (4,78) مليون طن، وإنتاج كوريا الجنوبية نحو (3,66) مليون طن[3].

وتتمركز الصين في المكانة الأولى في الإنتاج العالمي للقمح إذ بلغ إنتاجها عام ٢٠٢٤، حوالى (١٣٦) مليون طن، وبرغم ذلك فأن الصين تضطر إلى الاستيراد الخارجي بغية سد الطلب المحلي، كذلك الحال بالنسبة "لليابان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية" حيث تعتمد هذه لدول على الاستيراد الخارجي[4].

ويتميز إقليم شرق آسيا بضخامة الثروة السمكية والنباتات المائية التي تعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي بسبب عوامل عدة، أهمها: الأدوات الحديثة المستعملة في الصيد، واتساع الرصيف القاري، وكثرة الموانئ المنتشرة على طول سواحل دول الإقليم، ووفقاً للإحصائيات عام 2024، فأن الصين تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الأسماك، حيث بلغ إنتاج المصايد فيها نحو (67,8) مليون طن، وتليها اليابان من بين دول الإقليم التي بلغ انتاجها من الأسماك نحو (3,1) مليون طن، لذلك تتمركز في المرتبة السابعة عالمياً، أما كوريا الجنوبية فقد بلغ انتاجها من الأسماك نحو (3,03) مليون طن، وتقوم دول الإقليم بتصدير الجزء الأكبر من إنتاجها إلى الخارج. ويعد إقليم شرق آسيا من أكبر منتجي النباتات والاعشاب البحرية في العالم وفق إحصائيات عام 2024، حيث تجمع الصين وحدها ما يقارب (3) طن من هذه الأعشاب البحرية سنوياً، أما

---

(1) YUAN Chong, op. cit, P. 6.

(2) علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية: البرنامج النووي الكوري الشمالي دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٢٤ – 77.

(3) محمد سناجلة، تعرف على أكبر منتجي ومستوردي الأرز.. بينها دولتان عربيتان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2024، ص2 – 5.

(4) إسامة سعد الدين، أكثر الدول انتاجاً للقمح في العالم، على الرابط الإلكتروني:
https://www.almrsal.com/post/343820. Visited: 32/1/2025.

شبه الجزيرة الكورية فتنتج سنوياً حوالى (٨٠٠) ألف طن، بينما اليابان تنتج نحو (600) ألف طن سنوياً من مجموع الإنتاج العالمي[1].

ويمتاز إقليم شرق آسيا بتوفر معظم مقومات الصناعة من حيث أتساع المساحة، وتنوع التضاريس والمسطحات المائية فيها وتنوع المناخ وضخامة عدد السكان وتوفر الموارد الأولية والمعادن الإستراتيجية، وتوفر رؤوس الأموال، كما أن المنطقة شهدت تغييرات جوهرية في حجم الإنتاج الإجمالي المحلي لصالح الصناعة بشكل عام[2]، إذ بلغت نسبة التصنيع عام 2024، في الصين حوالى (30) بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، و(18) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وفي اليابان حوالى (26,6) بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، و(3,7) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وفي كوريا الجنوبية حوالى (26,5) بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، و(1,9) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وفي كوريا الشمالية حوالى (26,5) بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، و(1,9) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي[3].

وتتنافس الصين واليابان على المرتبة الأولى على إنتاج الحديد والصلب عام 2024، إذ تنتج الصين (53,5) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، بينما تنتج واليابان (6,7) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي[4]، وهو ما يعادلون الصناعات الأساسية كذلك الصناعات الثقيلة، مثل: "السفن، الطائرات، السيارات، المعدات والآلات الميكانيكية".

وتتمركز دول الإقليم مراتب متقدمة في الصناعات الكيماوية والأسمدة، فالصودا الكاوية تحتلها على المستوى العالمي الصين واليابان، وأيضاً الأسمدة النيتروجينية حيث تأخذ الصين المكانة الأولى في إنتاجها واليابان في المركز الثالث عالمياً[5]، كما ويتميز الإقليم بوجود الكثير من الصناعات الأخرى، مثل: "صناعة المنسوجات، الصناعات الغذائية، المواد الكهربائية، المنتجات الجلدية"[6].

أما موارد الطاقة خاصة الفحم الذي تتصدر فيه الصين المرتبة الأولى في إنتاجه العالمي إذ وصل إنتاجها من الفحم (51,8) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي عام 2024[7]، وفيما يتعلق بقطاع الطاقة النووية فتتنوع دول دول الإقليم بإنتاج وتطوير وتوظيف التقانة النووية، فهي تعمل على استعمال الطاقة النووية لتوليد ضروب جديدة من النتاجات الزراعية، وتوليد منتجات وعمليات صناعية، ومعالجة الأرض، وحماية البيئة، كما أنها تمتلك برامج متطورة لتوليد الطاقة الكهربائية والطاقة الكهرومائية[8].

يتبين مما سبق أن دول إقليم شرق آسيا تمتلك قدرات اقتصادية وفرت مظلة للحماية الأمنية التي كانت في حاجة إليها، لا سيما استثمار الإمكانات الإقتصادية في تعزيز مكانتها من الناتج الإجمالي العالمي.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية

---

(1) مثال محي الدين، أكبر عشرة دول إنتاجاً للأسماك عالمياً، على الرابط الإلكتروني: http://www.gafrd.org/posts/957037. Visited: 32/1/2025.

(2) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الإقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص36.

(3) World Economics, China's Share of Global GDP, On the website: https://www.worldeconomics.com. Visited: 23/1/2025.

(4) Visual Capitalist, The world's largest steel producing countries, https://www.visualcapitalist.com. Visited: 32/1/2025.

(5) أنور مهدي ويوسف يحيى، الجغرافية العامة للقارات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2019، ص81.

(6) أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص529.

(7) حسين فاروق، أكثر 10 دول إنتاجاً للفحم في 2023.. الصين تتصدر بفارق كبير، وحدة أبحاث الطاقة، على الموقع الإلكتروني: https://attaqa.net. Visited 25/1/2025.

(8) أنور مهدي ويوسف يحيى، المرجع السابق، ص69.

إن دول إقليم شرق آسيا، باستثناء كوريا الشمالية بسبب العقوبات الدولية، استطاعت أن تتبوأ مكانة متقدمة من بين دول العالم في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لعوامل عدة، أهمها[1]:

أولاً: تتمتع دول الإقليم بموقع استراتيجي وخصائص اقتصادية على المستوى العالمي.

ثانياً: تمتلك دول الإقليم أسوق استهلاكية كبيرة ونسبة نمو مرتفعة ومتسارعة، ووفرة الإيادي المدربة العاملة.

ثالثاً: إن دول شرق آسيا تتميز بقطاعات صناعية متقدمة تعد الأفضل في العالم، وتغطي جميع الأنشطة الصناعية.

رابعاً: تعد دول الإقليم من أكبر تجمعات العلماء والفنيين في العالم، وتتمتع بالبنية التحتية الجيدة، والقطاع مالي المتقدم، والبيئة القانونية المتطورة.

خامساً: مرونة البيئتين السياسية والتجارية التي تشجع المستثمرين تقدم التسهيلات كافة، والحوافز الضريبية، فضلاً عن التسهيلات في عمليتي الاستيراد والتصدير.

واستطاعت دول إقليم شرق آسيا تحقيق قفزة نوعية في مسيرة تطورها، وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وأضحت مساهم رئيس في دفع مستوى التقدم العالمي، لا سيما في المجالات التكنولوجية، ويشكل الإقليم مستودعاً غذائياً استراتيجياً عالمياً حيث يمكنه من التحكم بنسب كبيرة من التجارة والإنتاج العالمية، لذلك أحتلت دول الإقليم مكاناً مرموقاً اقتصادياً على مستوى العالم[2]، الأمر الذي دفع كبريات الشركات العالمية إلى العمل والاستثمار في أسواق دول إقليم شرق آسيا، مستفيدة من وجود المهارات وكفاية الابتكارات التكنولوجية التي امتازت بها شعوب الإقليم، وقد اتسع حجم التجارة الخارجية بين أمريكا ودول إقليم شرق آسيا، إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لأمريكا منذُ عام ٢٠١٥، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا والمكسيك[3]، بينما أصبحت اليابان رابع أكبر شريك شريك تجاري لها، وأصبح التعاون الاقتصادي بين أمريكا ودول الإقليم لا يقتصر على التصدير والاستثمار فحسب، بل أن صادرات الإقليم، خاصة الصادرات الصينية إلى الأسواق الأمريكية أصبح لها دور كبير وفعال في رفاه المستهلك الأمريكي بسبب الجودة العالية والانخفاض في الأسعار، كما أن التعاون الاقتصادي بين الطرفين ساعد على زيادة الوظائف في أمريكا على نحو فعال، حيث ذكر وزير التجارة الأمريكي السابق "غاري لوك" **(Gary Locke)** في مجلس الأعمال الصيني – الأمريكي عام ٢٠١٠، أنه كلما ازدادت الصادرات الأمريكية إلى آسيا بنسبة (١)، كلما وفرت (١٠٠) ألف وظيفة شاغرة[4].

وتشير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالظروف الإقليمية لشرق آسيا بأن النظام العالمي يشهد إمكانية تبلور النظام العالمي المتعدد الأقطاب حيث تكون الصين قوى عالمية منافسة لأمريكا، وسوف يكون على دول إقليم شرق آسيا تحديد وجهتهم إزاء تلك الدولتين، وبالمقابل سوف تلجأ الولايات المتحدة إلى احتواء ومواجهة الصين بشكل أكبر، بدلاً عن سياسات الارتباط والتكامل، أي أن الصين من خلال صعودها التدريجي السلمي من المحتمل أن تتبوأ مكانة أمريكا من الناحية الإقتصادية العالمية، وسوف تهيمن على إقليم شرق آسيا، وسوف تضطر حينها دول المنطقة للالتفاف حولها.

---

(1) ميشيل برونو، أوراسيا: قارة، إمبراطورية، أيديولوجيا أو مشروع، ترجمة: معاوية سعيدوني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص38.

(2) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، ٢٠٠٨، ص٤٣.

(3) إياد جاسم محمد، محددات العلاقات العينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد ٣٦، كانون الأول/ديسمبر، 2017، ص419.

(4) الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، صحيفة الشعب، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.people.com.cn/96604/7263473.html. Visited: 26/1/2025.

الخاتمة

شهد إقليم شرق آسيا تحولات كبيرة للتكيف مع التغيرات في ميزان القوى الإقليمي والعالمي، ويمكن وصف التطور بأنها انتقال من التركيز على الاحتواء إلى بناء التحالفات والشراكات الإقتصادية والعسكرية لمواجهة نوعية التحديات الأمنية المتصاعدة في المنطقة مع الحفاظ على النظام الدولي القائم، فخلال الحرب الباردة في ظل النظام الثنائي القطبية بقيادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فأن الإستراتيجية الأمريكية ركزت على احتواء الاتحاد السوفياتي السابق، وشمل ذلك بناء التحالفات العسكرية مع دول شرق آسيا، مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، فضلاً عن دعم هذه الدول عسكرياً واقتصادياً.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، الصعود الصيني، بإشراف هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، القاهرة، 2006.
2. أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998.
3. أنور مهدي ويوسف يحيى، الجغرافية العامة للقارات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2019.
4. خليج عبد الرزاق، "الانتقال الجيواستراتيجي للقوة نحو الشرق ومستقبل التنافس في منطقة آسيا المحيط الهادئ"، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، بإشراف: عبلة مزوزي ومحمد بالعيشة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.
5. طويل نسيمة، المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017 .
6. عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب العربي، عمان، 2016 .
7. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الإقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.
8. فتحي محمد مصلحي، جغرافية آسيا من منظور جغرافي وتنموي، دار ماجد، القاهرة، 2008.
9. كرار أنور ناصر، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2015.
10. محمد سناجلة، تعرف على أكبر منتجي ومستوردي الأرز.. بينها دولتان عربيتان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2024.
11. محمد كاظم المعيني، إيكولوجيا الارتقاء: الصين وتجليات المستقبل "دراسة في الإمكانات والتحديات"، دار السنهوري، بيروت، 2018.
12. هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية "أمريكا، روسيا، ايران، كوريا الشمالية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
13. هشام الميموني، "الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية"، القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع، بإشراف: حورية قصعة وزكريا حلوي، المانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2024.

ثانياً: الكتب المترجمة

1. ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013.
2. شيوى قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1987.

3. ميشيل برونو، أوراسيا: قارة، إمبراطورية، أيديولوجيا أو مشروع، ترجمة: معاوية سعيدوني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.

ثالثاً: الدوريات

1. إبتسام محمد عبد العامري، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 26، 2005.
2. إياد جاسم محمد، محددات العلاقات العينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد ٣٦، كانون الأول/ديسمبر، 2017.
3. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، ٢٠٠٨، ص٤٣.
4. كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 26، 2012.
5. ليلى عاشور حاجم الخزرجي وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 45 – 46، آب/أغسطس، 2016.
6. محمد خنوش، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 10، حزيران/يونيو، 2014.
7. منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، المجلد 3، العدد 9، كانون الثاني/يناير، 2015.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

1. فتحيه بلطرش، مكانه القوى الصاعدة و"البريكس" في النظام الدولي: دراسة حاله البرازيل 2001 – 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه مولود معمري، الجزائر، 2020.
2. علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية: البرنامج النووي الكوري الشمالي دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1.حسين فاروق، أكثر 10 دول إنتاجاً للفحم في 2023.. الصين تتصدر بفارق كبير، وحدة أبحاث الطاقة، على الموقع الإلكتروني: https://attaqa.net. Visited 25/1/2025.
2.الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، صحيفة الشعب، على الموقع الإلكتروني:
http://arabic.people.com.cn/96604/7263473.html. Visited: 26/1/2025.
3.نبيل سرور، التوتر بين الكوريتين: أثر البعد الجغرافي والتحالف السياسي، على الموقع الإلكتروني:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content. Visited: 22/1/2025.
4.إسامة سعد الدين، أكثر الدول انتاجاً للقمح في العالم، على الرابط الإلكتروني:
https://www.almrsal.com/post/343820. Visited: 32/1/2025.
5.مثال محي الدين، أكبر عشرة دول إنتاجاً للأسماك عالمياً، على الرابط الإلكتروني:
http://www.gafrd.org/posts/957037. Visited: 32/1/2025.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Alden christophed, Resurgent continent: Africa and the word: emerging powers and Africa, DEAs reports school of Economics and political science, London, 2010.
2. Andrew F. Hart and Bruce D. Jones, How Do Rising Powers Rise?, Survival Global Politics and Strategy, Routledge Taylor and Francis Group, London, Vol. 52, No. 6, January, 2011.
3. Hitoshi Tanaka and Adam Lift, Japan's Foreign Policy and East Asia Regionalism, council on foreign relations, December, 2009 .
4. TRADING ECONOMICS, Population of China, On the website: https://ar.tradingeconomics.com. Visited: 22/1/2025.
5. Visual Capitalist, The world's largest steel producing countries, https://www.visualcapitalist.com. Visited: 32/1/2025.
6. World Economics, China's Share of Global GDP, On the website: https://www.worldeconomics.com. Visited: 23/1/2025.
7. YUAN Chong, East Asian integration and Japan's regional policy, the Japan forum on international relations, august, 2010.